سياسة بريطانيا في كينيا ١٨٩٥- ١٩٢٠

الكلمة المفتاحية : بريطانيا – سياسة – كينيا

أ.د. موفق هادي سالم
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانيه
dr.Movq70@gmail.com

الملخص

لم تدخر بريطانيا وسعاً في اثناء استعمارها لقارة افريقيا لاسيما كينيا، بل عملت بكل ماتمتلك لجعلها مستعمرة تابعة لها فضلاً عن احكام سيطرتها عبر استقدام المستوطنين البريطانيين وغير البريطانيين الى كينيا لتكون في اخر المطاف مقراً لها في شرق افريقيا، وتمكنت بعد ذلك من انشاء سكه حديد لتتمكن في السيطرة على كل ساحل شرق افريقيا، وكانت اهم عقبه واجهتها بريطانيا مسألة الأرض في كينيا، اذ تمكنت وعبر إصدارها لقوانيين عده من الاستحواذ على مساحات كبيره من الأرض في كينيا، لكن ذلك لم يثني سكان البلاد الأصليين في كينيا من مواجهة المستعمر البريطاني فظهرت بوادر الحركه الوطنيه في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين.

المقدمة

أبرقت بريطانيا نحو قارة افريقيا لتجعل منها اول نفوذ لها على مستوى القارة، فكان انطلاقها الأول من جنوب افريقيا ثم توجهها نحو شرقها، وهذا ماحصل لاسيما بعد مؤتمر برلين ليستقر بها المقام نحو كينيا، وبعد ذلك أحكمت سيطرتها على عموم كينيا عبر شبكة من خطوط سكك الحديد، ليبدأ استعمارها لكينيا في العام ١٨٩٥، واصدارها لقوانين عده، تمكنت بموجبها مد نفوذها وسيطرتها على مساحات شاسعة واستمرارها في التوغل، وكان ذلك مقروناً بتطبيق سياسة التمييز العنصري والمتمثلة بانشاء المعازل الخاصة بالافريقيين بعيداً عن سيطرة الاوربيين، لتظهر بعد ذلك ردة الفعل من سكان البلاد الأصليين لتكون البادرة الاوله في ظهور الحركة الوطنية والمتمثلة بظهور تنظيم (الكيكويو) في العام ١٩٢٠.

لقد تم عرض مجموعة من الإشكاليات ليتم الإجابة عليها ضمناً داخل متن البحث وهي:

١. هل أثر التواجد الأوربي في شرق افريقيا على السياسة البريطانية.
٢. كيف تعاملت بريطانيا مع القوى الاوربية لابعادها عن مناطق نفوذها

٣. هل تمكنت بريطانيا من تحقيق مشروعها الاستعماري في كينيا، ومالسبل التي ساعدت في ذلك.

٤. ماردة فعل سكان البلاد الأصليين في كينيا تجاه السيطرة البريطانية عليها.

اقتضت الدراسة تقسيمها الى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة تضم مجموعه استنتاجات، فقد تناول المحور الأول بدايات النفوذ الأوربي في شرق افريقيا (كينيا) حتى عام ١٨٩٥، فيما تطرق المحور الثاني الى السيطرة البريطانية على كينيا (١٨٩٥-١٩٠٤)، وجاء المحور الثالث ليسلط الضوء على التغلغل البريطاني في كينيا (١٩٠٥-١٩٢٠).

١-بدايات النفوذ الأوربي في شرق أفريقيا (كينيا) حتى عام ١٨٩٥

بدأ النفوذ البريطاني في شرق أفريقيا في العام ١٥٨٠ بعد أن دخلت اول سفينة إلى رأس الرجاء الصالح، وفي العام ١٥٩١ رست ثلاث سفن شراعية في جزيرة زنجبار كانت تروم الوصول إلى الهند، فتحولت طرق الملاحة الانكليزية إلى المحيط الأطلسي وتأسست شركة الهند الشرقية الانكليزية في العام ١٦٠٠، وحصلت الشركة على موافقة الملكة اليزابيت[١] بمنحها حق احتكار التجارة بين انكلترا والهند[٢] ونتيجة سيطرة البرتغاليون على الجزء الشمالي من أفريقيا الشرقية، حصل صراع بينهم وبين العرب وتمكن الاخير من اجبارهم على الجلاء نهائيا، واصبحت المنطقة تحت سيطرة العرب العمانيين ذلك ما حصل عام ١٧٢٠[٣].

حصل صراع في منتصف القرن السابع عشر بين العرب العمانيون والبرتغاليون حول الساحل الشرقي للقارة الأفريقية، وتمكن العمانيون من أزاحة البرتغاليون إلى جنوب كيب دلجادو cape Delgado والذي يمثل الحد الشمالي لافريقيا الشرقية، ثم أنتقلت حكومة عمان إلى زنجبار وانقطع التواصل بينهما، في الوقت الذي ظهرت فيه ثلاث قوى اوربيه في ساحل أفريقيا الشرقي وهم (بريطانيا، المانيا، فرنسا)[٤]، وتمكنت بريطانيا في العاشر من آذار عام ١٨٦٢ من اخذ موافقة فرنسا على أعلان استقلال زنجبار وسمحت إلى السلطان برغش[٥] في بسط نفوذه على ساحل أفريقيا الشرقي للوقوف يوجه التوسع الألماني[٦].

وصل مغامر الماني يدى كارل بتيرس Carl Beters في أيار من العام ١٨٨٤ إلى الساحل الشرقي لافريقيا، وتوغل بداخلها وتمكن من التعرف على زعماء القبائل لغرض فسح المجال امام النفوذ الألماني في تلك المنطقة، وعاد بعد ذلك إلى المانيا ليعلن عن تأسيس شركة عرفت ب (شركة أفريقيا الشرقية الالمانية) تحت رعاية بسمارك[٧] والتي تمكنت من

السيطرة على مناطق شمال ممباسا[٨]، فضلا عن الامتيازات ومناطق النفوذ التي حصلت عليها جمعية الاستعمار الألمانية من زعماء القبائل الذين كانوا تحت سيطرة سلطان زنجبار، مما حدى بالحكومة البريطانية بأخبار قنصلها في زنجبارجون كيرك Jhon kirk بعدم ممانعة سلطان زنجبار للوجود الألماني في شرق أفريقيا[٩].

ونتيجة للتنافس الأوربي حول أفريقيا فقد عقد مؤتمر في العام ١٨٨٤ لتنظيم الملاحة التجارية في قارة أفريقيا، فضلا عن تنظيم المستعمرات من قبل تلك الدول الا ان بسمارك لم يؤيد انشاء مستعمرات في قارة أفريقيا لأسباب عدة، منها رغبتة في تحقيق الأمن للرايخ الألماني في أوربا باعتقاده ان توسع المانيا فيما وراء البحار سيشغلها عن شؤونها في القارة الاوربية، كذلك عدم اقتناعه بتلك المستعمرات تجاه دولية فتية كالمانيا انذاك، وان الألمان حسب رأي بسمارك لايستطيعون منافسة البريطانيين في الجانب الاستعماري، فضلا عن حاجة المغامرات الاستعمارية إلى العده والعدد والتنظيم التي لايمكن لألمانيا من تحقيقها، ولذلك تم عقد مؤتمر برلين في ١٥ تشرين الثاني من العام ولغاية ٢٦ شباط 1885 بمشاركة اربع عشر[١٠] دوله اوربيه، إذ أقر المؤتمر سياسة الباب المفتوح في أفريقيا والاعتراف بولاية الكونغو وحرية التجارة والملاحه لجميع الدول في حوض الكونغو[١١].

ووفقا لقرارات مؤتمر برلين فقد سادت قارة أفريقيا حركة استعمارية كبيرة عقدت عبرها الاتفاقيات والمعاهدات في شرق أفريقيا، إذ تمكنت بريطانيا من ضم جزر زنجبار وتنجانيقا وكينيا واوغندا إليها[١٢].

وبطبيعة الحال فإن التقسيم الذي جرى عبر مؤتمر برلين، قد أعطى مساحة واسعة لكل الدول الأوربية لتحقيق مطامعها وتثبت سلطتها على اكبر قدر ممكن من المستعمرات، لذا فأن بريطانيا اتبعت نوع من الاستعمار يقوم على تثبيت سلطة الحكم دون اللجوء إلى القوة والعنف الا عند الضرورة ومحاولة إخفاء تلك القوة بعد حدوثها، وان نجاح السياسة البريطانية في مستعمراتها وطبيعة برلمانها، قد سمح للمعارضة بنقد أخطاء الحكومة في إدارة المستعمرات، واستخدام نظام التدرج في مستعمراتها نحو تحقيق الحكم الذاتي[١٣].

لذلك فأن مؤتمر برلين قد أسهم يشكل فاعل في ترتيب اولوية الدول الأوربية للحصول على مستعمراتها في قارة أفريقيا ليعلن دخول دول في مضمار التنافس الاستعماري لاسيما المانيا، لتصبح أفريقيا في متناول تلك الدول، الامر الذي انعكس على قوة بعض الدول وزاد

من هيبتها وسيطرتها على مناطق جديدة فضلا عن مستعمراتها الأخرى، ذلك ماحققه بريطانيا في شرق أفريقيا.

ارسل بسمارك في ١٤ تشرين الثاني عام ١٨٨٦ كراول krauel مدير المستعمرات بوزارة الخارجية الألمانية إلى العاصمه البريطانية لندن، اذا أجرى مفاوضات مع ممثل بريطانيا السير بيرس اندرسون sir bercy indrson وانتهت بعقد اتفاقية ضمنت بنود عدة منها اعتراف بريطانيا والمانيا بحقوق سيادة زنجبار في شرق أفريقيا،[١٤] فضلا عن قيام بريطانيا كوسيط لتسوية الخلافات بين سلطان زنجبار وشركة أفريقيا الشرقية الالمانية مايخص مقاطعة كليمنجارو cklemangrou وانضمام المانيا لتصريح بريطانيا الثنائي عام ١٨٦٢ بشأن استقلال زنجبار، وحاول برغش وضع العراقيل امام تلك الاتفاقية لمنع المصادقة عليها، الا ان الخارجية البريطانية أعلنت ان مصالحها تتعرض للخظر في حال عدم المصادقيه على الاتفاقيه، وجراء ذلك تم توقيع الاتفاقيه في السابع من كانون الأول من العام ١٨٨٦، وأعلنت فرنسا عدم معارضتها للاتفاقية مقابل إطلاق يدها في مدغشقر[١٥].

وصل أرنست توهزن Aarnest vohsen مدير شركه أفريقيا الشرقية الالمانية في أيار من العام ١٨٨٨ إلى زنجبار وتولى الحكم والادارة فيها وبرفقته (٦٠) من الموظفين الالمان، لكن سوء تصرف الموظفين وافتقارهم للخبره في إدارة زنجبار قد أحدث نوعا من المشاكل بين الطرفين[١٦].

بالرغم من التطورات السياسية في شرق أفريقيا ومارافقتها من أحداث في تنجانيقا وكينيا فضلا عن الحصار البريطاني الألماني عن ساحل زنجبار، فأن الثوار في تلك المناطق حاولوا مجابهة أولئك المستعمرون ، ولكنهم لم يحققوا شيئا، وقام بسمارك في الثاني من شباط العام ١٨٨٩ بتعيين هيرمان فون ويسمان Hermann von wissmann مسؤولاً عن شركة أفريقيا الشرقية الالمانية مايخص الجانب السياسي في الشركة وعن موظفيها، وفي الاول من تموز عام ١٨٩٠ عقدت بريطانيا مع المانيا معاهدة هيلجولاند[١٧] التي تم عبرها تقسيم أفريقيا الشرقية بينهما[١٨].

وفي سبيل السيطرة والاستحواذ على اغلب المناطق في شرق افريقيا، وربط بعضها بالبعض الاخر، قامت شركة أفريقيا الشرقية البريطانية في اوائل عام ١٨٩٠ بشحن قضبان حديدية من بريطانيا إلى ممباسا لكن قوة المنافسة بين بريطانيا والمانيا على النفوذ في شرق افريقيا،

فضلا عن تعرض الشركه للافلاس ومطالبتها للحكومة البريطانية بإنشاء خط سكه حديد كينيا – أوغندا ادت إلى تأخر انشاء ذلك الخط الحديدي[١٩].

قامت الشركة في تموز من العام ١٨٩١ بتقديم طلب إلى الحكومه البريطانية للحصول على قرض بقيمة (٢٥٠) الف جنيه استرليني لغرض بناء خط سكه حديد من الساحل إلى بحيرة فكتوريا لتنمية التجارة الداخليه وتقليص تكاليف النقل الباهضه والقضاء على تجارة الرقيق، وقد تعرضت الشركة إلى أزمة كبيرة نتيجة الاعباء المالية في إدارة الشركة، أذ وصلت إلى (١٠٠)الف جنيه سنويا، وحاولت تخفيض مصروفاتها لكنها لم تستطيع مما حداها بالانسحاب من المنطقة، ولم تستمر طويلا فانسحبت في تموز من العام ١٨٩١، لكن جمعية مكافحة الرقيق والجمعية الكلنسبه البشرية عارضت ذلك الانسحاب[٢٠].

لم يكن سالزبوري [٢١](Salisbury) مقتنعا بقرار الانسحاب، وقد أبدت وزارة الخزانة البريطانية موافقتها تقديم معونه ماليه للشركة قدرها (٢٠) الف جنيه استرليني، وقامت وزارة الخزانه بابلاغ سالزبوري بأن موافقتها النهائيه عن تلك الاعانه تتوقف على إجراء مسح مبدئي للمنطقة التي يسير بها خط سكك الحديد، وان يتم المسح من قبل موظف في الحكومه البريطانيه، وان يقوم سالزبوري بتقديم طلب إلى البرلمان في تموز ١٨٩١، لكن أعضاء البرلمان قرروا تأجيل النظر في الطلب، وفي اذار من العام ١٨٩٢ وبعد مناقشة طويلة للطلب تمت الموافقة عليه وتم اختيار الكابتن ماكدونالد Mecdonald للقيام بتلك المهمة[٢٢].

واستمرار لما ذكر، فقد قدم ماكدونالد تقريره بشأن مسح الخط الحديدي، وأوضح ان طوله حتى بحيرة فكتوريا يبلغ نحو (٧٠٠) ميل، ومدة إنجازه قد تصل إلى اربع سنوات وتكاليفه تصل إلى حدود (٢.٢٤٠.٠٠٠) جنيه استرليني، ورأت بريطانيا انه لايمكن التخلي عن مناطق نفوذها، لأنه سيفتح الباب امام فرنسا لتكون منافسا لها في شرق افريقيا، لذلك وبعد مناقشات طويله داخل مجلس الوزراء البريطاني أضطر على اثرها هاركورت (Harcort) وزير الماليه البريطاني بالموافقة على تكاليف إدارة الشركة للمنطقة أنفة الذكر ولمدة ثلاثة أشهر تبدأ في الاول من كانون الثاني ١٨٩٣ حتى نهاية آذار ١٨٩٣ حتى تتمكن الحكومه البريطانية من الوصول إلى افضل الحلول، ولأهمية شرق أفريقيا لاسيما أوغندا وكينيا بوصفهما المفتاح لكل دول حوض نهر النيل[٢٣]، وان فقدانها لتلك المنطقة سيؤدي لخسارتها

لمناطق كبيره وشاسعة، لذلك قامت بإنزال علم الشركة في أوغندا (كمبالا) ورفعت العلم البريطاني بدلاً عنه، كان ذلك في نيسان١٨٩٣ [٢٤].

وبعد أن سيطرت بريطانيا على أوغندا، مما جعل الشركه غير قادره في أحكام سيطرتها على المنطقة الممتدة بين أوغندا والساحل، لذا قامت الحكومه البريطانية بالغاء الشركة وعوضتها بمبلغ قدره (٤٥٠)الف جنيه استرليني[٢٥]، وفي الاول من تموز من العام ١٨٩٥ أعلنت بريطانيا حمايتها على كينيا وعينت السيد أرثر هاردنج A. Harding حاكما على شركة أفريقيا البريطانية فضلا عن منصبه كقنصل عام بريطاني في زنجبار[٢٦].

لم تدخر بريطانيا جهداً في تحقيق مصالحها، بل حاولت وبكل قوة اخضاع كل شرقي أفريقيا لها، وانبرى ما قامت به بمسمى جديد هو تحقيق الرفاهية والتقدم لشعوب تلك المناطق لاسيما كينيا، وذاك الشيء الذي ادعته بريطانيا قد أخذ تسميات عدة في طريقه إلى شرقي افريقيا، وكانت تلك نقطه البداية للولوج إلى عمق القارة الأفريقية التي عجزت عن دخولها اغلب الدول الأفريقية، الا في القرن التاسع عشر ويعد ذلك أبداناً بجدوله استعمارية لتلك المناطق.

٢- السيطرة البريطانية على كينيا (١٨٩٥-١٩٠٤)

أصبحت كينيا تحت الحماية البريطانية عام ١٨٩٥، وفي العام ذاته حصلت مقاومة من بعض القبائل العربية بالضد من البريطانيين في إقليم الساحل الشرقي، وتم اخماد تلك المقاومة عام ١٨٩٦ ولم تظهر اي مقاومة فيما بعد ولم يعد اي وجود للنفوذ العربي في الأراضي الكينية، وقد اصدرت الحكومة البريطانية عام ١٨٩٧ مجموعة تنظيمات فيما يخص عملية إعطاء شهادات تأجير لغرض احتلال الاراضي في كينيا، ولابد من القول ان البريطانيون حصلوا على الأراضي اللازمة من رؤساء القبائل ومن الشركة، وذلك ماحصل قبل اعلان الحماية على كينيا، وبذلك تمكن البريطانيون من احتلال الأراضي بالقوة في أغلب مناطق كينيا وتم تقسيمها إلى اقطاعيات كبيره ومتوسطة الحجم[٢٧].

وفي ٣١ أب من العام ١٨٩٦ اطلق وبشكل رسمي اسم محمية شرق افريقيا وكانت تحت حكم وزارة الخارجية، بعد أن كانت بيد موظفي شركة أفريقيا الشرقية البريطانية[٢٨]، وبعد انشاء خط السكك الحديدي بين كينيا واوغندا، اتسعت امال البريطانيين وأتجه تفكيرهم في كيفية إثبات وجودهم وفرض حمايتهم على كينيا، وبالرغم من وقوف شعب كينيا بوجه البريطانيين، لكن ما

لبثت ان وصلت القوات العسكرية إلى كينيا معززة وجودها، وبدأت سياستهم الاستعمارية ضد سكان كينيا، فكانت بدايته استخدام نظام السخرة الذي تم تطبيقه على الكنيين أنذاك[٢٩].

من المعلوم ان البريطانيين قد تبنوا سياسة كانت وفق إجراءات ووسائل مدروسة مشفوعة بادالله واقعيه لايمكن أن تخرج عن مسارها المخطط له بعد إضافة توجهات عدة ليتم ترصين وجودها في المكان الذي وجدت نفسها فيه، لذلك فأن سياستها جاءت بشكل متناسق وعلى مراحل لتثبت لمن يكن تحت نيرها، وانها جاءت لابداء المساعدة مما يعانيه بوصفها انها اول دوله حديثه تبنت النظام البرلماني واتخذته وسيلة في رسم سياستها، لذا فأنها جعلت من وجودها في كينيا بأنها افضل من يحقق لها طموحها وكل ما ترغب به لكن على مراحل عده بعد أن يقف الى جانبها، ذلك ما ادعته بريطانيا عبر وجودها في كينيا، وبطبيعة الحال تلك سياسة كل المستعمرين تجاه الدول تقع تحت سيطرتهم.

وضعت الحكومه البريطانيه في العام ١٨٩٧ بعض التنظيمات التي تخص الأراضي في كينيا، والتي أعطت بموجبها حق الترخيص باشغال تلك الأراضي مدة (٢١)[٣٠] عاما، وبدأت بريطانيا بأضعاف الطابع المؤسساتي على كينيا عبر انشاء مؤسسات حكم فيها، وتم اصدار مراسيم في العام ١٨٩٧ لترسيخ سيطرتها الاستعمارية بشكل رسمي، إذ تم إنشاء مجلس سمي مجلس لائحة محكمة السكان الأصليين لمساعدة الحاكم العام للسيطرة على الأوضاع في كينيا، وكان المجلس على شكل محاكم وعلى نوعين هما محاكم السكان الأصليين وهي محاكم فرعيه والأخرى عرفت بمحاكم المقاطعات، كما أنشأت بريطانيا محاكم اخرى عرفت ب (المحاكم الأهلية) ولأحكام سيطرة بريطانيا على قامت بأمور عده منها منع أي ظهور اللافريقين على المسرح السياسي في كينيا وتجنب المواجهة معهم، بوصفهم الجهة الوحيدة – التي أسهمت في السيطرة على اغلب ساحل أفريقيا الشرقي لاسيما كينيا[٣١].

عملت بريطانيا على استخدام ما يسمى بالحكم الاستعماري بوصفها احد اهم النظم الإدارية للحفاظ على مستعمراتها في كينيا عبر هرم مركزي للحكم يمتد من الحكام المحليين ونزولا الى القرية فضلاً انشاء مجالس تشريعية وتنفذيه لمتابعة مصالحها والمحافظة عليها[٣٢]، لذلك بدأ التسلط البريطاني واضحا عبر سيطرته على الأراضي، لاسيما التي يكثر فيها الصيد، إذ حرمت على الأفارقة الدخول لتلك الأراضي وحددت لهم اماكن لا يمكنهم الخروج منها والتي سميت بالمعازل الأفريقية او المعازل الوطنية، ومن الحدير بالذكر ان النظام الذي اتبعه

البريطانيون قد خلف اثارا اقتصادية على الأفارقة في كينيا[٣٣]، وفي العام ١٨٩٩ شجعت بريطانيا مواطنيها على الاستيطان في كينيا بدعو منها لتكون اكثر ثباتا عن مستعمراتها[٣٤].

شكلت مشكلة الأراضي في كينيا خطرا على سكانها الأصليين، وتم تعين السيرتشارلر اليوت churlish Alyate مندوبا سياسيا في كينيا والذي أكد على ضرورة ان تكون السيادة للرجل الأبيض في كينيا إذ قال "(ان في داخلها أرضا تصلح للبيض، وان من النفاق عدم الاعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الغلبة، وينبغي ان يكون الهدف الأساس من السياسة التي تتبعها والتشريعات التي تسنها انشاء مستعمرة بيضاء)"[٣٥].

مما لاشك فيه ان بريطانيا وضعت مسوغات عدة لتبرير وجودها فجعلت من الأرض الكينية اكبر مرتكزا كبيرا لها لتحصين هيمنتها فعكست بذلك كل تصرفاتها لسياداتها داخل شرقي افريقيا لاسيما كينيا، ذلك الادعاء الذي كان مخفيا بين شنايا إجراءات سياسية واقتصادية قد رسختها بريطانيا في أثناء دخولها لكينيا.

اصدرت الحكومة البريطانية العام ١٩٠١ قانون الأراضي في أفريقيا الشرقية East Afracan in counceil والذي أكد على ان الأراضي التي يجوز التصرف بها بهدف الاستيطان، لابد أن تدخل ضمن نطاق ممتلكات التاج البريطاني التي حددت بأنها "(جمع الأراضي العامة التي تخضع لاشراف صاحب الجلاله الملك، بفضل اي معاهدة او اتفاقية او بفضل حماية جلالته، وكذلك كافة الأراضي التي حصل او يحصل عليها جلالته، وكذلك كافة الأراضي التي حصل او يحصل عليها جلالته في المستقبل باي طريقة كانت)"[٣٦].

يبدو أن الحكومة البريطانية جعلت من كينيا تبعية مطلقة ولاجدوى من مجابهة تلك السياسة التي احكمت سيطرتها على اغلب الساحل الشرقي لافريقيا معلله وجودها لحماية مصالحها في الشرق لاسيما مصر والهند فضلا عن صراعها في الخليج العربي
بالضد من القوى الأوربية الأخرى.

لم تكتفي الحكومة البريطانية بإصدارها القوانين الخاصه بالأرض في كينيا وتشجيع المستوطنين البريطانيين على حيازة الأرض، بل عرضت على المنظمة الصهيونية العالمية في العام ١٩٠٢ في توجه الدعوه لهم والإقامة في كينيا او أوغندا ليكون وطنا لهم، إذ قدرت المساحة التي منحتها بريطانيا بحوالي (٣.٢٠٠.٠٠٠) فدان، لكن جوبه العرض بالرفض من قبل المنظمة الصهيونية العالمية[٣٧]، ومن الملاحظ ان البريطانيين كان هدفهم تقوية نفوذهم في

شرق أفريقيا عبر منحهم الأراضي لمن يساندهم، لاسيما وان التنافس انذاك في أشده، فضلا عن كون الصهيونية العالمية كانت في بدايات ظهورها لذلك أرتات الاخيره ان ترفض العرض البريطاني، لان بعدها السياسي الاستعماري كان ابعد مايكون في خصم الأحداث التي شهدها العالم قبل قيام الحرب العالميه الأولى.

وفي ظلل القوانين التي صدرت في العام ١٩٠٢ ما يخص ملكية الأراضي للمستوطنين الأوربيين فقد انهالت الهجرات إلى كينيا لاسيما البيض من بريطانيا ومن جنوب أفريقيا[٣٨]، وبما ان الأراضي الكينية أصبحت من ضمن اراضي التاج البريطاني، فقد اصدرت الحكومة البريطانية في العام ١٩٠٢ قانونا سمحت بموجبه للمندوب السامي البريطاني التصرف في البيع وحق انتزاع ملكية الأراضي، كما اجيزله حق البيع في حدود الف فدان لكل مستثمر بريطاني او تأجيرها او إعارتها لمدة ٩٩ عاما[٣٩].

ان الهدف الأساس من اصدار ذلك القانون لتشجيع الاستيطان الأوربي عبر تسهيل نزوحهم إلى كينيا بشروط مغرية، إذ كان بإمكان المستوطن الحصول على اراضي مساحتها ١٦٠فدانا، وبعد استغلاله لتلك الأراضي يسمح له بشراء ٤٨٠فدانا، وتم تحديد سعر بيع الفدان الواحد بروبيتين فقط ومدة سدادها ١٦عاما وعند سدادها تصبح ملكيتها مطلقة لمشتريها، واستبعد القانون غير الأوربيين من التملك والاستثمار، واشترط القانون ان لاتزيد مساحة الأرض المباعة عن ألف دوام[٤٠]، وفي ظل ذلك تم إنشاء المزارع من قبل الأوربيين، وتم تأسيس اول مزرعة للبيض في العام١٩٠٣[٤١].

اكتسبت الحكومة البريطانية عبر تواجدها في كينيا الشيء الكثير في تعاملها مع سكان كينيا، وحاولت بكل الوسائل إخفاء الشرعية لها بحجة أصداء النصح والمشورة وتقديم افضل السبل لكل طبقات الشعب الكيني ليتمكن من التعايش معهم، فقد عينت في العام ١٩٠٤ لجنه محليه مهمتها تحديد أماكن إقامة الأفريقيين والتي سميت بالمعازل لفسح المجال امام المستوطنين لإسكانهم في اراض جديدة، ولم يراعي رجال الإدارة البريطانية في كينيا ظروف ومعاناة الكينين واستخدامهم للارض، كان هدفهم فقط إيجاد الحلول المناسبه للمستوطنين البريطانيين[٤٢]، فقد تم تأسيس اول المعازل للافارقة في العام ١٩٠٤ لعدد من القبائل منها قبيلة الماساي[٤٣]، وكان عدد معازلهم اثنتان، وقبيله الكيكوير[٤٤]، والكيتوي وعدد معازلهم اربع فقط[٤٥].

وعلى اثره وصول اعداد كبيرة من المستوطنين البريطانيين إلى كينيا، فقد عقدت بريطانيا في العام ١٩٠٤ معاهدة مع قبائل الماساي التي نصت على ترك القبيلة لأراضيها وافساح المجال للمستوطنين البيض بعد أن كانت السيادة كاملة لتلك القبائل في اراضيها[٤٦].

٣- التغلغل البريطاني في كينيا (١٩٠٥-١٩٢٠)

اسهمت الحكومة البريطانية بشكل كبير لدعم تواجدها في شرق افريقيا، وعدت ذلك جزءا لايمكن التفريط به ، وفي غضون ذلك تم نقل الاداره والحكم في كينيا في العام ١٩٠٥ من موظفي وزارة الخارجيه إلى موظفي وزارة المستعمرات[٤٧]، وفي العام نفسه حصل اجتماع من قبل الوطنين في كينيا بالضد من قانون أراضي التاج الذي عد ان جميع الأراضي ستكون بحوزة الإدارة البريطانية، وبرر البريطانيون ان الغرض من ذلك القانون لتأمين حقوق الاهالي، لكن في حقيقه الأمر يعد سيطرة مطلقة على أراضيهم والتصرف بها وفق قوانينهم التي أصدروها عبر تواجدهم في كينيا[٤٨].

ومن الجدير بالذكر ان مشكلة الأراضي بدأت تظهر قبل أن تتحول إدارة محمية كينيا إلى وزارة المستعمرات، لان الخارجية البريطانية لم توافق على منح الأراضي في المحمية المذكوره إلى المستوطنين البريطانيين بل منحتها للشركات، فقط، وفي ظل ذلك فأن حاكم أفريقيا الشرقية تشاركزليون Charles lewitt قد كتب إلى الحكومة البريطانية في العام ١٩٠٥ قائلا ((من المحتمل ان تصبح أفريقيا الشرقيه في وقت قصير موطنا للرجل الابيض، حيث لاتحظى المسائل الوطنيه الا بالقليل من الاهتمام))[٤٩].

يبدو أن الحاكم العام غير مكترث بما يحصل لدى الاهالي في كينيا، وانه على يقين ان نتائج السيطرة على ساحل أفريقيا الشرقي قد ألقت بظلالها على جميع المناطق لاسيما كينيا، وتعد المفتاح الرئيس للدخول إلى عمق القارة الأفريقية.

ولابد من الإشارة ان الساحل الشرقي لافريقيا كان للهنود تواجد كبير فيه، أذ عملوا فيه منذ دخول البريطانيين اليه ونتيجة لتحسن وضعهم الاقتصادي فلم يقتصر وجودهم على الساحل، بل أمتد إلى الداخل وصولا إلى محمية كينيا، ذلك ماعده البريطانيون بالخطر الكبير لوجودهم في كينيا، وانه سيكون عائقا في أحكام سيطرتهم الاقتصادية عن جميع الموارد في كينيا حسب وجه نظرهم، لذلك بدأ المستوطنون بالحد من تلك الظاهرة، مماحدى بوزير المستعمرات البريطاني لورد الجن lord Al jinn بإرسال رساله في تموز من العام ١٩٠٦ إلى الحكومة

البريطانية ضمنت تأييده التام والمؤيد للمستوطنين الاوربيين وعدم السماح لأي مستوطن غير أوربي للحصول على أرض داخل كينيا، وأطلق على تلك الرسالة ب(تعهد إلجن)[٥٠].

لم يكتفي البريطانيون بمنع غير الاوربي من دخول كينيا، بل سعوا إلى أبعد من ذلك لتثبيت وجودهم عبر خلق مؤسسات تشريعية وتنفذية لإصدار قوانين تكون متوافقة مع توجهاتهم داخل كينيا، ففي العام ١٩٠٧ تم تأسيس مجلس تشريعي ضم في عضويته خمس مسؤولين بريطانيين فضلا عن ثلاث غير رسمين، وقد رفع المجلس شعارا (لاضرائب دون تمثيل) اي انهم يقصدون بالتمثيل اي يكون لهم فقط، بالرغم من ان دافعي الضرائب هم من الأفارقة والهنود[٥١].

ارتأت بريطانيا وفي سبيل أحكام سيطرتها على كينيا بشكل تام، ان تكون للارساليات النيشيرية دور كبير في ذلك الجانب، فقد اتخذته سبيلا لتحقيق أهدافها المتوخاة داخل كينيا، ففي العام ١٩٠٨ تمكنت من تأسيس مركز تيشري بروتستانتي على أرض الكيكويوفي منطقة توجوتو thogoto بعد أن لاقت استجابه من قبل الكيكويو[٥٢].

وبعد أن اخذت القوانين التي اصدرتها بريطانيا مداها الواسع في كينيا والتي رسخت اقدامها في امتلاكها للأرض، فقد قامت بريطانيا في محاولة منها لاحداث بعض التغير للأهالي في كينيا عند حد قولها، إذ وصل فريزر (Freezer) في كانون الثاني من العام ١٩٠٩ لإجراء مناقشات مع الادارة البريطانية في كينيا بشأن التعليم في كينيا، وأكد على ضرورة حث المواطن الكيني للمشاركة في التعليم، والبدء في اسداء الخدمه للأهالي ورفع مستوى معيشتهم[٥٣].

لم يدخر المستوطنون وسعاً بل سخروا كل جهودهم وإمكانياتهم في كينيا، تشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الإدارية، ففي العقد الاول من القرن العشرين اسسوا جمعية عرفت ب(جمعية المستوطنين) وهي منظمة سلميه سياسية كرست للعمل في كيفية استخدام الزراعة والاهتمام بوصفها احد الوسائل المهمة للعناية بالارض، فضلا عن كونها وسيلة ضغط سياسية للمستوطنين لتحقيق مصالحهم لدى إدارة المحمية ولدى وزارة الخارجيه البريطانية، وكذلك البرلمان البريطاني لان أغلب أولئك المستوطنين من الطبقه الأرستقراطية وذو نفوذ على حكومة لندن ومنهم اللورد ديلامير ((Lord Delamere والذي استقر للعيش في الهضاب الوسطى في كينيا، فضلا عن امتلاكه لمتاجر عدة وفندق كان الأول من نوعه

والوحيد في نيروبي، كل ماتم ذكره كانت كمسوغات كبيرة استخدامها المستوطنون لفرض نفوذهم وسيادتهم على حساب سكان البلاد الأصليين[٥٤].

اتاحت كل الظروف التي توافرت في كينيا المجال امام المستوطنين باستغلالها لاسيما مايخص الأراضي ومساله الحكم المباشر، اللتان جعلتا من المستوطنين كقوة تسلط على الكينين، واستمراراً لما جاءوا به ولغرض تنفيذ مخططاتهم الاستعمارية ورسم السياسات المتعلقة بتواجدهم، فقد أسست جمعية المستوطنيين في العام ١٩١١ مايسمى بمؤتمر الرفاق (Conference comrades) والذي سمي (برلمان المستوطنين) (settlers parliament) والذي عد بمثابة المثل الشرعي لهم ولمصالحهم في المجلس التشريعي[٥٥].

كان قانون الأهالي الذي صدر في العام ١٩١٢ محاولة لفرض الحكم المباشر عن كينيا من قبل بريطانيا وممارسة لسلطتها التنفذية عبر رؤوساء القبائل الذين عدتهم بريطانيا السبيل الوحيد لاحكام نفوذها على جمع المناطق في كينيا تلك السياسة التي سعت لها منذ ولوجها للقارة الافريقية، وأتباعها لسياسة التهجير الاستكشاف منهجياً لها في تلك المناطق، فضلاً عن ذلك فأن انشاءها لسكة الحديد في شرق افريقيا وربط جميع مناطقها بتلك السكة لاسيما كينيا، قد أظهرت لنا مسوغات عدت استخدمتها بهدف السيطرة على اهم منابع الأنهر لاسيما نهر النيل، ومن ناقلة القول ان سكه الحديد تلك عدت اهم ممر حيوي ومنفذ اقتصادي للأسواق العالمية آنذاك[٥٦].

ولابد من القول ان المجلس التشريعي الذي تم تشكيلة في العام ١٩٠٧ كان يعد اول مجلس تشريع في المستعمرة والذي ضم ثمانية أعضاء وكان، اللورد ديملاير أحد هولاء الأعضاء وعمله تشريع القوانين لحكومة كينيا، فضلاً عن تقدير الميزانية وكان الحاكم العام هو الذي يرأس جلسات المجلس ومن صلاحيته تعيين الأعضاء وإصدار للوائح والقوانين وحله كل اربع سنوات والدعوة الى لتشكيل المجلس جديد، وفي العام ١٩١٣ طالب المستوطنون بالعمل بمبدأ الانتخاب بدلاً من التعيين في المجلس التشريعي، ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على ذلك[٥٧].

وفي العام ١٩١٤ حصلت ثورة قامت بها قبيلة الجرياما (Giriama) والتي تقطن في المنطقة الواقعة مابين مميا سا ونهر سبكلي وذلك نتيجة فرض ضريبة الكوخ عن أفراد القبيلة في محاولة من السلطات البريطانية لارغام أبناء القبيلة على ترك أراضيهم والعمل في

الموانئ، اذ استطاعت بريطانيا عبر ذلك العمل من الاستيلاء على مائه الف فدان من أراضي القبيلة، الا ان افرادها رفضوا الخروج من أراضيهم مما حدى بالسلطات البريطانية الى استخدام القوه، واجبارهم على أخلاء أراضيهم والتي أعطيت الى المستوطنين الأوربين، ولم يقف افراد القبيلة مكتوفي الأيدي امام ذلك، بل قاموا بثورة أخرى بالصد من البريطانيين عندما قام الاخير بارغام قرابة الف شخص من أفراد القبيلة من نقل معدات عسكرية خاصة بالقوات البريطانية في أثناء اشتراكها في الحرب العالمية الاولى، لكن تم اخماد تلك الثورة ولم تحقق اي نجاح يذكر[٥٨].

ولتسهيل عملية الاستيلاء والسيطرة على اكبر قدر ممكن من المساحات والأراضي الزراعية في كينيا، فقد سمحت لهم قوانين أراضي التاج في العام ١٩١٥ من السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي والتي قدرت بحوالي ٧.٥ مليون فدان مايعادل ٢٥% من الأراضي الصالحه للزراعه في عموم مناطق كينيا، وكان الهدف الأساس من سن تلك القوانين لتجريد سكان البلاد الأصليين من أراضيهم وتأمين حيازتها للمستوطنين، وقد تم تعميم تلك التجربة على اغلب المناطق التي استعمرتها بريطانيا في قارة افريقيا، وجراء ذلك أصبح المستوطنون هم سكان البلاد الأصليين اما الأفارقة أصحاب الأراضي فأصبحوا مجرد اشخاص غير مرغوب بهم على حد قول البريطانيين، ولذا فقد طبقت عليهم بعض القوانين لاسيما الضرائب، والتي اجبرتهم على العمل الطوعي دون اجر لساعات طوال لغرض تسديد الضرائب المفروضة عليهم[٥٩].

قامت بريطانيا في العام ١٩١٥ بجعل كينيا اكثر تبعية لها وذلك عبر ضم جميع المعازل الوطنية الأفريقية ضمن أراضي التاج البريطاني، وتلك المعازل اماكن خصصت لتوطين سكان البلاد الأصليين بعيدا عن المستوطنين الأوربيين، فأصبح كل الذين يسكنون المعازل مجرد مستأجرين يحق للحكومة البريطانية نقلهم من مكان لأخر وحسب ما ترتائيه سياستهم ومصالحهم[٦٠].

ولذلك يجب الاخذ بالأسباب ان بريطانيا وما جاءت به من قوانين وما أظهرت من سياسة وتوسع، عدت نتيجة حتمية لأبعاد من هم تحت سيطرتها وجعلهم كأداة طيعه لها، وهذا لايعني ان من وقع تحت نفوذهم قد ارتضى لنفسه أن يكون بتلك الحاله، بل جاءت الأمور وفق نهجا استعماريا اتبعته بريطانيا لأخضاع مناطق، نفوذها الأمر الذي يقضي بأن تكون

النتيجة حتمية لامناص لها من الزوال مهما أضحت النتائج وتباينت ردود الأفعال لمجمل ماتحمله تلك السياسات، ولعله من المفيد ان نؤكد بحالة الوعي والاستفاقة من السبات لسكان البلاد الأصليين والتي اخذت تتجذر لدى جميع طبقات الشعب في كينيا بشكل تدريجي.

واستمرار لما ذكر فقد اصدرت السلطات البريطانية في كينيا مرسوما في العام ١٩١٥ يلزم الكينين بتسجيل أنفسهم في ذلك المرسوم وممن بلغ سنه السادس عشر لغرض فرض الضرائب عليهم، كما اصدرت في العام ١٩١٦ مرسوما اخر عرف بنظام الإجراء الزراعين وأصبح بمقتضى ذلك المرسوم إعطاء المالك او المزارع الأوربي قطعة أرض صغيرة للأفريقي الذي يعيش خارج المعازل بغية زرعها له ولعائلته، على ان يعمل في أرض الأوربي دون أجر لمدة تتراوح مابين (١٨٠-٢٤٠) يوما في السنه[٦١].

واستكمالاً لسياسة بريطانيا التوسعية فأنها عدلت بعض قوانين أراضي التباع منها القانون الذي صدر في العام ١٩٠٠ المتضمن مدة إيجار الأراضي (٩٩) عاما لتقوم بتعديله وجعل مدة الإيجار (٩٩٩) عاما، هذا ماحصل في العام ١٩١٥[٦٢].

ان العمل الإجباري اخذ مداه الكبير في كينيا لاسيما في اثناء الحرب العالمية الأولى، ولاسيما في اثناء عملية نقل المعدات العسكرية داخل كينا، وفي آذار من العام ١٩١٧ ارتكب المفوض الاقليمي جون انيسوورث June Eensourth بصفته مفوضا عسكريا، العديد من الانتهاكات عبر قيامه بالمداهمات للمناطق المكتضه بالسكان وتجنيدهم لنقل المعدات العسكرية[٦٣].

ولذلك يجب الاخذ بالأسباب بأن الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) قد عززت من موقف بريطانيا في شرق أفريقيا، وبموجب المادة (١٨) من معاهدة فرساي التي ارغمت المانيا في التنازل إلى الحلفاء عن جميع ممتلكاتها وامتيازاتها فيما وراء البحار[٦٤].

وبما لايدع مجالا للشك فأن الحركات السياسية في كينيا قد باتت بوادر ظهورها لتضع اساسا لها بين طبقات الشعب الكيني، ففي العام ١٩١٩ ظهرت اول هيئه سياسية أفريقية وسميت بمنظمة شرق أفريقيا Aast Africa Association ويرمز لها (E.A.A) في نيروبي من قبل هاري شوكو Harry Thuku وجيس كاربوكس Jesse kariukis وجوب ميثوثو job muchuchu وعبد الله تارارا Abdullah Tarrara وهؤلاء كلهم من قبيله

الكيكوبو، هدفهم معارضة ضريبة الكوخ وترك العمل القسري والمطالبة بالتعليم، اذ تم رفع تلك المطالب إلى وزارة المستعمرات البريطانية في العام ١٩٢٠[٦٥].

ان السلطات البريطانية قد استخدمت مالديها من اداوات سياسية في كينيا، فلم تكتفي بنظام السيطرة على الأرض، بل اتخذت سياسية التميز العنصري بين مواطني كينيا أداة لها، إذ اصدرت في العام ١٩٢٠ قانونا الزمت بموجبه كل من له (١٦) عاما بحمل بطاقة عمل عرفت بأسم الكيباندي Kipanda وهي بمثابة بطاقة شخصية فيها اسم الافريقي واسم قبيلته، وفي حالة عدم حمله لها يتعرض لعقوبة السجن، وإذ ترك الافريقي عمله لأي سبب كان فيسجن ويعاد بعد ذلك إلى سيده، ولايحق له زيارة مدنية أخرى او الاستقرار بها الا بعد الحصول على تأشيرة بطاقة العمل[٦٦].

وفي العام ١٩٢٠ أصبحت محمية شرق أفريقيا باستثناء الشريط الساحلي مستعمرة تابعه للتابع البريطاني عرفت باسم (محمية كينيا)[٦٧].

وخلاصة القول ان المتتبع لتاريخ بريطانيا وسياستها التي تبتنها في مستعمراتها يجدها قد اتبعت المحاكاة في تلك السياسة فجاءت على مراحل، الواحدة منها تعضد التي قبلها عبر استخدامها لاساليب تنطوي في ظل مساعدة الاخر لكن هي بحد ذاتها أداة سيطرة ونفوذ منذ أن وطأة اقدامها قارة افريقيا، فلا عجب ان نراها قد اثقلت من تعاملها مع سكان أفريقيا لاسيما كينيا والزمتهم بقوانين بعيدة عن كل ما يمت بالإنسانية بشيء.

الاستنتاجات

بعد دراسة الموضوع بشكل مفصل ومعرفة جوانبه فقد خرجنا باستنتاجات عدة منها

١. أسهم الوجود البريطاني في كينيا باغناء اقتصاداتها على وفق النهج المرسوم لها.
٢. لم تدخر بريطانيا وسعا في استخدامها للقوانين فضلا عن الأساليب الاخرى لارغام مواطني كينيا للرضوخ لها.
٣. عملت بريطانيا على ازاحة كل منافسيها من شرق أفريقيا بأستخدامها مبدأ تحقيق المصالح المشتركة على حساب مستعمراتها وهذا مانجده في كينيا.
٤. آتبع البريطانيون لمسات التطبيع مقرونة بروح المراوغة تجاه رؤساء القبائل.
٥. التقليل من أهمية النهوض بالدولة مالم تكن تحت إشراف ومتابعة دوله أخرى تحت مسمى ابداء المساعدة وتحقيق التقدم والازدهار في جميع المجالات.

٦. افراغ محتوى مبدأ المواجهة لسكان كينيا للاوضاع التي تعيشها ، وتحويل وجهتها نحو طلب العون المساعدة.

Abstract

The Policy of United Kingdom of Great Britain in Kenya (1895-1920)

Keywords: Britain - Politics - Kenya

Research Paper submitted by
Prof. Muwafaq Hadi Salim (Ph.D.)
Department of History
College of Education for Humanities
University of Diyala

United Kingdom of Great Britain did not spare any effort during its colonization of the continent of Africa, especially Kenya. Rather, Britain worked with everything it had to make Kenya a dependent colony as well as tightening its control by bringing British and non-British settlers to Kenya to be Britain's headquarters in East Africa. After that, Britain managed to establish a railway to be able to control all the coast of East Africa. The most important obstacle faced by Britain was the issue of land in Kenya, as Britain was able, through the issuance of several laws, to seize large areas of land in Kenya. However, this did not deter the original inhabitants of the country in Kenya from facing the British colonizer, as the national movement emerged at the end of the second decade of the twentieth century.

الهوامش

[١] الملكة اليزابيت (١٥٣٣-١٦٠٣)

آينة هنري الثامن من زوجيه (أن بولين) اعتنقت البرونستانية واصبحت ملكة انكلتر في العام ١٥٥٨، وتعد مدة حكمها افضل مامرت بها انكلترا من تطور وازدهار وفي كل الجوانب السياسية والاقتصادية والدينية، للمزيد ينظر:

علي مولا، الموسوعه العربية المسيرة، المجلد الاول، الطبعة الاولى، شركة أبناء شريف الاقتصادي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٠٦-٤٠٧.

[٢] عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الافريقية، الموصل، ١٩٨٥، ص٢٧٠.

[٣] شوقي افلاديوس، ثورات في افريقيا، مكتبة الانجلور مصرية، القاهرة، (د-ت)، ص٦٤.

[٤] محمد حقي الدين، افريقيا من الدول الاوربية، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٥٤٩، ص١٤٦.

[٥] السلطان برغش (١٨٣٧-١٨٨٨)

تولى الحكم بعد وفاة اخية حاجد في العام ١٩٧٠، وقع معاهدة مع البريطاني في العام ١٨٧٣، اصدر منشورين في العام ١٨٧٦ الاول حرم فيه نقل العبيد من مكان لاخر داخل زنجب-ار والثاني حرم قوافل الرفيق المجيء بهم من الاقاليم الداخلية الى الساحل.

للمزيد ينظر: رجب حراز، بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال، القاهرة، ١٩٧١، ص٤٣-٤٥.

[٦] شوقي افلاديوس، المصدر السابق، ص٦٤.

[٧] بسمارك (١٨١٥-١٨٩٨) سياسي بروسي،خاض حروب ضد الدنمارك والنمسا تولى المستشارية في المانيا بين عامي (١٨٩٠-١٨٧١) ترأس مؤتمر برلين في العام ١٨٧٨ في عهده، حصل الحلف الثلاثي بين المانيا والنمسا وايطاليا للمزيد ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٠٤ – ص٢٠٥.

[٨] شوقي افلاديوس، المصدر السابق، ص٦٥.

[٩] محمد حنفي الدين، المصدر السابق، ص١٤٧.

[١٠] تقرر في المؤتمر حرية الملاحه في نهر الكونغو وحرية التجارة فية والفاء الرفيق للمزيد ينظر: وليام لانجر، سوغة تارخ العالم، الجزء السادس، مكنيه النهفه المصريه، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢١٩٥

[١١] رجب حراز، بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاحتلال، القاهرة، ١٩٧١، ص٥٣-٥٨

[١٢] عبد العزيز رفاعي، مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال، مكينة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠، ص٥٧-٥٨.

[١٣] محمد عبد العزيز اسحاق، نهضة افريقيا، الهيئة المصرية العامة للتكاليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١،ص٩٣.

[14] A. J. Haghes, East Africa the seaich for unity, Kenya, Tanganyika, Uganda and Zanzibar, Great Britain, 1963, P.93.

[١٥] رجب حراز، المصدر السابق، ص٦٧-٦٩.

[١٦] المصدر نفسه، ص٩١.

[١٧] معاهدة هيلجولاند

١. اعترفت المانيا بحق الحماية على جزيرتي بمباو زنجبار
٢. اعتراف المانيا بامتداد خط الحدود الفاصل بين مناطق نفوذ المانيا وبريطانيا الى بحيرة فكتوريا.
٣. تنازل المانيا عن كلي او ادعاءاتها في الشريط الساحلي وعن منطقة توزيع المياه بين بحيرة نياسا وتنجانيقا.
٤. تتعهد بريطانيا بايجاد افضل السبل للتواصل الى اتفاق بين زنجبار والمانيا.

للمزيد ينظر:

رجب حراز، المصدر السابق، ص٨٢-٨٣.

[١٨] المصدر نفسه، ص١٠٠-١٠١.

[١٩] المصدر نفسه، ص١٠٨.

[٢٠] محي الدين محمد مصيلحي، الاستعمار البريطاني في كينيا وتطور نظام الحكم فيه (١٩٢٣-١٩٥٢)، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ١٩٩٧،ص٣٤.

[٢١] سالزبوري: سياسي بريطاني اصبح رئيس للوزراء في بريطانيا منذ العام ١٨٨٥ اشترك في تقسيم قارة افريقيا ومنح شركه افريقيا البريطانية حق ادارة المستعمرات في شرق افريقيا، كما منح شركه جنوب افريقيا حق ادارة المستعمرات الوسطى الجنوبية في قارة افريقيا للمزيد ينظر:

احمد عطية الله، القاموس السياسي، الطبعه ٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨،ص٦٠٣.

[٢٢] محي الدين محمد، المصيلحي، المصدر السابق، ص٣٥.

[٢٣] دول حوض نهر النيل: ارتيديا اثيوبيا، اوغندا، الودان، الكونغو الديمقراطية

[٢٤] محي الدين محمد المصيلحي، المصدر السابق، ص٣٧-٣٨.

[٢٥] عبد العزيز كامل، قضية كينيا، دار القلم، القاهرة، ١٩٦١،ص٣٤.

[٢٦] عبد الستار ابو الحسن عدولي، النظام السياسي في كينيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥،ص٤٦.

[٢٧] شوقي افلادبوس، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧.

[٢٨] محمد نصر الدين حمد، الكيكويو في كينيا (١٩٦٣-١٩٧٨) دراسته تاريخية، المركز العالمي للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٥.

[٢٩] صلاح جيري، افريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠، ص٦٤.

[٣٠] حسين احمد السيد حماد، تاريخ الاستعمار البريطاني في كينيا، (د-م)، (د-ت)،ص٤٦.

[31] Hassn lbdulrhman mwaki mako, polities Ethnicity and jostling for power: the Evolution of institution of mouslim leadership and kadhiship in colonial Kenya (1895-1963), p.p 70-71.

[32] Ibid, p.72

[٣٣] شوقي افلاديوس، المصدر السابق، ص٦٧.

[٣٤] حسين احمد الصياد، المصدر السابق، ص٤٦.

[٣٥] نقلا عن المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، مجموعة الوثائق السياسية (د-م)، (د-ت)، ص٢٩.

[٣٦] رجب حراز، المصدر السابق، ص١١٢.

[٣٧] المصدر نفسه، ص١١٢.

[٣٨] صلاح صبري ، المصدر السابق، ص٩٤.

[٣٩] شوقي فلاديوس المصدر السابق، ص٦٧، نبيل البدر، جو موكينياتا الرمح الاسود في صدر الاستعمار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د-ت) ص١٥.

[٤٠] رجب حراز، المصدر السابق، ص١١٣.

[٤١] صلاح جيري، المصدر السابق، ص٦٤.

[٤٢] حسن احمدالسيد، المصدر السابق، ص٤٦.

[٤٣] قبيلة الماساي

جاءو من شمال افريقيا واتجهوا نحو الجنوب خلال الحقبه مابين القرن الرابع عشر والقرن السادس عشر عن طريق نهر النيل ترجع اصولهم الى كنعان، وهناك رأي يقول انهم جاءوا من الشرق واستقروا في بلاد الشام واعتنقوا الديانة اليهودية، وبعض الاراء تقول ان اصولهم سودانية للمزيد ينظر:

هدى موسى محمد، الماساي تحت الحكم البريطاني (١٨٨٥-١٩٦٣) رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٣.

[٤٤] الكيكويو: يشكلون الاغلبية في سكان كينيا يعيشون على الزراعة والرعي ويسكنون في الهضبة المرتفعة التي يشرف عليها جبل كينيا وفي السهول الجنوبية والمنطقة الشرقية والشمالية الشرقية من كينيا: للمزيد ينظر:السيد فليفل، الكيكويو في كينيا (دراسة تاريخية)، (١٩٦٣-١٩٧٨) المركز العالمي للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠.

[٤٥] رجب حراز المصدر السابق، ص١١٨

[46] A. J. Hnghes, op. cit, p.96.

[47] Ibid, p.97.

[٤٨] شوقي اقلاديوس، المصدر السابق، ص٦٩.

[٤٩] رجب حراز، المصدر السابق، ص١١٦.

[٥٠] المصدر نفسة، ص١٢٠-١٢٢.

[51] A. J. Hnghes, op. cit, p.9٧.

[٥٢] وفاء محمد عبد الظاهر،الارسالبات البشرية في كينيا، (١٩٢٠-١٩٩٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٨.

[53] George E. urch, Education and colonialism in Kenya, 1971, p.253.

[٥٤] محمد نصر الدين، محمد ابراهيم عثمان، الكيكويو في كينيا، دراسة تاريخية (١٩٦٣-١٩٧٨) المركز العالمي للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٤٤.

[٥٥] المصدر نفسه، ص٤٥.

[56] A.J. Hmgher, op, cit, p.95.

[٥٧] محي الدين محمد مصيلحي، المصدر السابق، ص٤٨-٤٩.

[٥٨] المصدر نفسه، ص٤٥.

[59] Karari, peter, modus operadi of oppressing the savages the Kenya british colonial Experience peace and conflicts tudies vol.25 No.1 Articles2, Arailableat https://nsuworks.nova.edu/pcs.

[٦٠] رجب حراز، المصدر السابق، ص١٦٤.

[٦١] المصدر نفسه

[62] Opolotokia, communal labor in colonial Kenya (1912-1930), new York, 2012, p.39.

[63] Ibid, p.59.

[٦٤] رجب حراز، المصدر السابق، ص١٦٥.

[٦٥] محمد نصر الدين، المصدر السابق، ص٥٣.

[٦٦] رجب حراز، المصدر السابق، ص١٦٧.

[67] A.S. Hughes, op. cit, p.96.